المنتقل الى الظرف عن عامل الحقيقي اغني منه كما قلت لاجل التنبيه قيد الا الكلام و
التحميد بقيد العبد به فخل بالتسوية المقصودة بينهما نعم لو جعل بحمد الله حالا من
المستكن في حامدا اليلون الناظر الصوري للحمد فخل بتقدمه الذهني لكان اقرب الى
التسوية منه فان قلت كلام الشارح مبني على كون التسمية من كلام المصنف وصرح
بان تسمية المتن لا جزء منه قلت لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزء منه كون تسمية
الشرح كذلك غايته فوات الكتابة ولا محذور يوجب ارتكاب حذف جملة ولعل ارتكبه
المصنف في الشرح تنبيها على ان التسمية المفتتح بها الكلام يجوز ان يكون جزء من ذلك الكلام
وان لا يكون بلا تفاوت في حصول الابتداء بهما فتامل **قوله** انت طريقة الكالح بيان
المتفاوت في مقام الحمد ايراد جملة بنون الحمد وقد اتى منه الحمد لحمده فيها الا انما فعلية
عنها هنا لنكتة فلا يرد ان الحال يقتضي عاملا فبعد تقديره يكون جملة
فعلية على ما قدمه هنا الجملة اسمية وهذا التخصيص اما ماخوذ من قوله على ما
هو المتعارف او من جعل قوله الحمد لله صفة الجملة وحالا عنها لكونها فاعل
فان قلت اذا قال الحمد لله يجوز ان يكون حالا مثل حامدا فما ذكره لا يصلح وجها
لنسخ حامدا عليه قلت الاصل في الجملة الاستقلال فلو اتى بها كان ظاهرا في خلاف
المقصود ولا اقل من الاحتمال البين بخلاف حامدا **قوله** تسوية بين الحمد والتسمية ورعاية
لكتابة بينهما ان اريد بالتسوية بينهما كونهما قيدين للكلام وبرعاية التناسب كونهما
قيدين من جنس واحد وهو الحال يرد قوله فحاول ان يجعل الحمد لله من نثرا مرتبا وان
اريد بالتسوية اتحادهما في النوع اعني الحالية كما هو المتناسب في التناسب اتحادهما في جنس
اعني القيدية يرد قوله فحاول ان نثرا منتظما فقوله فقد ورد في الحديث بيان
للعلة الباعثة على رعاية التسوية وحاصله ان استحباب ابتداء الامور بهما انما ثبت
بالحديث وورود الحديثين فيهما انما هو على نمط واحد بلا تفاوت فينبغي ان يورد
في الامتنان متناسبين متساويين بقدر الامكان فلذا حاول المصنف دون غيره
حالا عنه حذف مضافا او حالا عن فاعل او فاعل لان الحال قيد للعامل فكانه حال
ومعنى ذي بال ذي شرف وشان تهتم به والمراد به كل امر ذي بال بلا حظ انه
كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر فلا يرد ان كلام الشيخ

والتحميد امر ذو بال ولا بد له بمقتضى الحديثين من تسمية وتحميد اخرين فتسلسل و
الابتر في الاصل مقطوع الذنب والمراد كونه ناقصا غير معتد به وفيه رمز
الى ان نقصان الاول يسري الى الاخر والاجذم المقطوع اليد من الجذم وهو القطع
وليس من الجذام وهو الداء المعروف لانه يقال منه جذم الرجل بضم الجيم وهو مجذوم
ولا يقال اجذم واعلم ان صاحب الكشف صرح بان ما ذكر نقل الحديث بالمعنى اذ لم
يوجد اللفظ المذكور بعينه بل اخرج الحافظ عبد القاهر في اربعينه
وابو عوانة وابن حبان في صحيحيهما كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو اجذم واخرج الشيخ سراج الدين في تخريج احاديث الكشاف بلفظ لا يبدأ
فيه ببسم الله فهو اقطع **قوله** الا انه قدم التسمية دفع لما يتوهم من انه
كيف اورد التسمية والتحميد على الترتيب المخصوص مع انه مفوت للتسوية المقصودة
وتلخيص الدفع ان مقتضى التسوية بقدر الامكان وهي بان لا يقدم
احدهما على الاخر محال بعد تعذره لو ابقى النصان على ظاهرهما لتناقض العمل
باحدهما بالكلية فعلم ان المراد بالبدء فيهما او في احدهما الاضافي فحمل الابتداء
في حديث البسملة عليه الحقيقي اعتبارا بالكتاب والاجماع على الحقيقي وفي حديث الحمدلة على
الاضافي وقدم البسملة عليه اقتداء بالكتاب والاجماع الفعلي على تقديم البسملة على
الحمدلة فيما اذا اجتمعا فلا يرد الاشكال بقوله تعالى انه من سليمان وانه بسم الله
الرحمن الرحيم فان قلت اذا جاز تاخير التسمية عن التحميد فلم لم يؤخر التحميد اولا قلت بعد
تسليم ان قوله انه من سليمان وانه مضمون الكتاب انما قدم الاسم تعظيما لاسم الله
تعالى ومخافة من ان يقع الطعن والتنقيص عليه حين فتح الكتاب من العدو الكافر
قوله اذ الابتداء باحد الامرين يفوت الابتداء بالاخر قيل لا نم هذا انما
يلزم لو لم يكن التسمية حمدا نعم لو روي قوله عم بالحمد لله برفع الدال
لم يتجه هذا لكن الظاهر ان الرواية بالكسر ولهذا يقع الامتثال بالجملة الفعلية
متنادو ونقل عن في جواب ان من اتى بالتسمية لا يقال له حامد عرفا وفيه نظر
لان الحمد لو فرض على ما ذكره في شرح المطالع يتحقق في ضمن التسمية هذا قال الخطابي
احد الابتداءين مفوتا للاخر اذا جعل الباء في باحدهما وبالاخر متعلقة بالابتداء